العدد: 961 الأربعاء 2013/01/16

بعد أن قررت خفض 40 في المائة من معاشات المتقاعدين المغاربة

مغاربة يبكون «غدر» حكومة لاهاي

بعد أن أفنوا أعمارهم لكي تقوم لهذه الدولة الصغيرة قائمة، هاهم المتقاعدون المغاربة وأراملهم يبكون «غدر» الحكومة الهولندية، التي قررت خصم 40 في المائة من تقاعدهم بسبب الأزمة. «أخبار اليوم» استمعت لأنين هؤلاء، وحضرت لقائهم بالوزير المكلف بالجالية، عبد اللطيف معزوز، الذي يتهمونه بالتقاعس في الدفاع عن حقوقهم.

■ الحسيمة محمد أسعدي ■

بداية السنة الجديدة 2013 لم تحمل لعبد العالي، 70 سنة، أي أخبار سارة، فرياح الأزمة التي هبت على منطقة اليورو قرعت بابه ذات صباح شتوي مهددة أجرته الشهرية بالخصم. يقول لأخبار اليوم إنه توصل قبل نحو شهرين برسالة تخبره أنه سيتم اقتطاع نصف الأجر الذي يتقاضاه من العمل في المناجم، مضيفا «أعيل سبعة أطفال وكنا نعيش بمبلغ يتجاوز قليلا 10 آلاف درهم»، لكنهم فاجأوه باقتطاع مهم في أجرته، مما أثر على مستوى عيش باقي العائلة، خاصة ابنه البكر، الذي يدرس في معهد خاص بمدينة الدار البيضاء.

عبد العالي، الذي كان يتكئ على عكاز متهالك بيدين موشومتين بعروق حمراء وخضراء وبقع سوداء ترتعشان من أثر السن، يقول إنه أنجب 5 أبناء من زوجته رقية المتوفية منذ حوالي 20 سنة، وفي أواخر الثمانينات تزوج مرة أخرى من فتاة تصغره سنا وأنجب معها أطفال صغار هو المعيل الوحيد لهم.

يتذكر الأيام التي قضاها في أمستردام، والرحلات بين المدن الكثيرة التي يذكرها بلكنة غير واضحة بسبب أسنان صناعية لا يسعها فمه المتهدل الضعيف. يتحدث عن «أيام العز»، عندما كان الأوروبيون يحترمون المغاربة ويقدرونهم، ويقول: «حينما ذهبت إلى أوروبا (ويقصد دائما هولاندا) «كانت المسيحيات يتهلاو فينا ويحنو علينا وشحال من واحد تزوج وبقا تماك»...يتذكر ويبتسم لتظهر تقاسيم العمر بين كلمات وجمل يحاول قص ما تحت سطورها لعله يخبئ مغامرات لا يريد الافصاح عنها في هذا العمر المتقدم...يردد أستغفر الله ويتمم حكايته بجدية أكبر «اليوم أوليدي يعيش الناس في هولندا العنصرية والتمييز، لأن حتى بعض المغاربة الله يسمح ليهم». ويستدرك «لكن حنا أش درنا ليهم، عملنا بجد وتركنا أجسامنا في مصانع ومناجم أوروبا حتى صعدت على أكتافنا وبنيت بالكامل، ليأتي اليوم جيل جديد يحرمنا من عرق جبيننا».

غير بعيد يتكئ رجل مسن آخر على عكاز. تتحرك شفاهه بأشياء غير مفهومة. عمره تجاوز الثمانين وابنه يرافقه ببطء ويفسح له الطريق في القاعة. يقول الابن لأخبار اليوم إنه لن يستطيع الكلام، فقد أصبح يخرف أكثر مما يبين، مضيفا «قضى حوالي 40 سنة في هولندا، ويتقاضى اليوم حوالي 20 الف درهم. وفي الشهر الماضي خصموا له 8 آلاف درهم»..

يندد بالإجراء ويعتبره غدرا وأكلا لأموال الناس بالباطل، غير أن حالته لا تصل إلى حالات الأرامل والأيتام، ممن يتقاضون اليوم أجرة عامل نظافة في الانعاش الوطني.

بين أحضان المجهول

ليست هناك قصص إنسانية أشد ألما على البشر من مشهد أرملة تجر ثيابها المتواضعة يمسك فيها طفل صغير بأسمال بالية يدخلان إلى القاعة، وأبصارهما مشدوهة إلى الوزير، كأنه مصباح علاء الدين قادر على حل مشاكلهما في دقيقتين.

فاطمة، 40 سنة، هي زوجة أحد المتقاعدين توفي في 2008، وخلف لها ستة أطفال تعيلهم بنصف المعاش الذي كان يتقاضاه، وهو 3 آلاف درهم. تطلب ببساطة أن تلتقي بالوزير، لأن «هولندا قررت أن تأخذ نصف أجرتها وهي تؤدي أقساط البيت الذي تقطنه، وعليها الكثير من المصاريف خاصة مع ارتفاع فواتير الماء والكهرباء وغلاء المعيشة». تتساءل بسذاجة تنم عن جهل تام بما يقع في العالم: «هل رفضت هولندا مطالبنا المرفوعة إلى وزير الهجرة؟»

تكلمت طويلا عن معاناتها مع ابنها البكر وإلحاحه المستمر على المال والطلبات المستمرة لبقية الأبناء، خاصة مصاريف اللباس والدراسة والأكل، وتحدث عن اشتغالها في المنازل لتلبية مطالب الأبناء، وبين الفينة والأخرى تترحم على زوجها، وتتساءل عن ذنب أبنائها، مرددة :»مشا مسكين خلا الصحة ديالو في هولندا ومات بسباب الكونصير واليوما كايتكرفسو ليه على وليداتو».

حالات أخرى لأرامل قادمات من الناظور وبقية المناطق المجاورة، تكلمن عن معاناة شبيهة بما تواجه فاطمة مع اختلافات طفيفة. ويحكين قصصا أسوأ، لأن العديد من مثيلاتهن في المناطق المجاورة لهن، اضطررن إلى إخراج أبناءهن من المدارس الخاصة وهناك من عجز تماما عن أداء أقساط المنازل.

تقول السعدية، حينما وصلتني رسالة تنبهني إلى أن 40 في المائة من أجرتي ستخصم في حدود شهرين، لم أدع مكانا في الحسيمة والناظور إلا وحاولت الشكوى، حتى أحالني الناس على «كتاتبي»، تراسل معهم في هولندا باللغة الفرنسية، «ولكن تاهوا الله يسمح ليه كان يكتب لي كل رسالة ب500 درهم».

اليوم تواجه رفقة أبنائها الأربعة مشاكل كثيرة منها التهديد بالإفراغ في حالة التماطل في تسديد واجبات الكراء. تقول إن «تكاليف الماء والكهرباء تكلفها شهريا 600 درهم ما يعني أن نصف أجرتها تذهب فقط في الكراء وفواتير الكهرباء».

هذه القصص ليست سوى نموذجا لما يمكن أن تكون عليه معاناة أكثر من 900 أرملة أخرى على الصعيد الوطني، توفي أزواجهن، فأصبحن وجها لوجه أمام الحكومة الهولندية، التي أرادت اليوم أن تحرمهم من حوالي 40 في المائة من مدخولهم. ويسري القرار على كل المتقاعدين الذين قرروا الالتحاق بالمغرب، لأن حكومة لاهاي فكرت أن المعيشة في المغرب رخيصة ويجب أن تخصم من أجورهم ما يناهز النصف.

هذا، ويبلغ عدد المغاربة العاملين في هولندا حاليا 127 ألف مهاجر، وهناك 16 ألف متقاعد بينهم 11 ألفا يعيشون في المغرب، وهم من قررت هولندا حرمانهم من 40 في المائة من المعاشات، ويعيلون أكثر من 4500 طفل.

« مسؤولة وزارة الهجرة ؟»

في الندوة التي نظمتها وزارة الهجرة بمدينة الحسيمة، حاول عبد اللطيف معزوز، الوزير المكلف بالجالية المغربية بالخارج، التخفيف من وقع الصدمة البادية على الوجوه، وقال إن الحكومة المغربية ستعمل جاهدة على التصدي للقرار واللجوء إلى القضاء لاستعادة الحقوق لذويها.

وقد تدخل أحد الفاعلين الجمعويين من هولندا خلال الندوة ليؤاخذ الوزير على تماطله في التصدي للقرار، محملا إياه مسؤولية ما يقع اليوم، «لأن المغرب لم يتخذ قرارات سريعة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الهولندية كما قامت بذلك بعض الدول كتركيا وجزر الكرايبي». وقد رد عليه الوزير أن المفاوضات بين الجانب

متقاعدون مغاربة أمام مؤسسة هولندا لمساعدة المتقاعدين

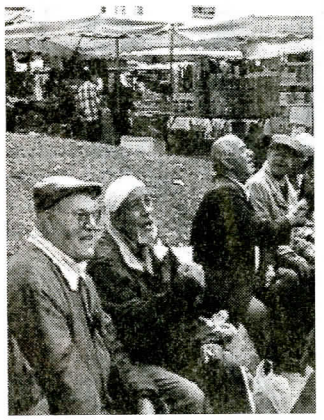

أكثر من 900 أرملة أخرى، توفي أزواجهن، فأصبحن وجها لوجه أمام الحكومة الهولندية، التي أرادت اليوم أن تحرمهن من حوالي 40 في المائة من مدخولهن

والمعاصرة بمنطقة الحسيمة، يقول لأخبار اليوم إنه حذر وزارة الجالية المغربية بالخارج منذ حوالي ستة أشهر، لكنها لم تقم بأي رد فعل حتى أتى أمر الاقتطاع، مشددا على أن هناك غيابا لتحمل المسؤولية في حل هذا الملف، الذي يتجاوز حساسيات المعارضة والأغلبية لأنها قضية وطنية تهم كل المغاربة، خاصة وأنه إذا تم التغاضي عن هذا ستتخذ دول أوروبية أخرى نفس الخطوات .

وقد رد الوزير معزوز على اتهام الوزارة بالتماطل في الحوار مع السلطات الهولندية قائلا: «لا يمكن للحكومة أن تدخل في مفاوضات تريد إلغاء حقوق مواطنينا، المغرب سيبذل مجهوداته في الحوار مع هولندا من أجل مراجعة القرار الخطير بخفض المعاشات». وأكد أن «الجيل الأول من المهاجرين لعب دورا هاما في تحقيق الرفاه الاجتماعي وبناء الاقتصاد الهولندي خاصة في مجالات الفلاحة والمعادن، ولعبوا دورا محوريا في دعم التنمية المحلية بالمناطق الشمالية الشرقية للمغرب»، داعيا إلى «عدم التنكر للحقوق الاجتماعية المكتسبة لهذه الفئة من العمال المغاربة وأفراد أسرهم المقيمين أو العائدين إلى أرض الوطن، والحرص على حمايتها، بل وتوسيعها وتطويرها».

وأكثر ما يقلق العمال المغاربة بهولندا هو تحول هذه الدويلة الصغيرة في الفترة الأخيرة من بلد كان الاستثناء في الفضاء الاوروبي إلى دولة «شبه عنصرية» تضيق ذرعا بالمهاجرين خصوصا وأن مع هذا القانون الجديد، الذي قدمه وزير من الحزب الاشتراكي معروف بدفاعه عن حقوق المهاجرين. فالأزمة المالية التي تضرب أوروبا، وجدت فيه الحكومة الهولندية المشكلة من أحزاب يمينية ويسارية مبررا لإيجاد ما تعتبره أحد الحلول من خلال الاقتطاع من حقوق اجتماعية للمهاجرين المغاربة تصل إلى 77 مليون أورو سنويا. هي تعويضات لا تعكس فقط مساهمتهم في الاقتصاد الهولندي، لأنهم يؤدون الضرائب على قدم المساواة مع المواطنين الهولنديين.

تلال من الأموال وفتات للمتقاعدين

احتضنت هولاندا خلال ستينات القرن الماضي الآلاف من المهاجرين المغاربة، أغلبهم ينحدر من شمال المغرب. كانت أوروبا خارجة لتوها من حرب عالمية مدمرة خلفت الملايين من القتلى معظمهم من اليد العاملة، وفي حاجة ماسة لعمال الجنوب من أجل النهوض بالاقتصاد.

لم تكن هولاندا تريد، في البداية، من المهاجرين غير المجهود العضلي لفترة محدودة حتى تتقوى ويشتد عضدها الصناعي مرة أخرى، لكن استحالت هذه الهجرة المؤقتة إلى إقامة دائمة...حيث حصل العمال على تقاعدهم وخلفوا أجيال جديدة من المواطنين الحاملين للجنسيتين المغربية والهولندية.

غير أن هولاندا التي أجلسها عمال البارحة ومتقاعدو اليوم على تلال من الأموال في السبعينات، تنكرت لحقوقهم بطريقة غير مسبوقة ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات الدولية المدافعة عن حقوق الطبقات العاملة المسحوقة. فقد قررت حكومة لاهاي خفض معاشات المتقاعدين المغاربة من هولندا، بحوالي 40 في المائة، في خطوة غير مسبوقة رغم الأزمات الاقتصادية التي كانت تضرب القوى الاقتصادية الأوروبية.

المغربي ونظيره الهولندي بهذا الشأن بدأت قبل حوالي سنتين بعدما طالب الجانب الهولندي مراجعة اتفاقية الحماية الاجتماعية لسنة 1972 ورفض الحوار، مضيفا أن المغرب لم يرفض الحوار بل طالب بتشكيل لجنة للمفاوضات «لكن الجانب الهولندي طالب بالقبول بخفض التعويضات ثم الجلوس معنا وهو ما رفضناه والآن يتحدثون على أننا نحن من رفض الحوار وهي مغالطة».

محمد بودرا، النائب البرلماني عن حزب الأصالة

منجمي في هولندا